

مادة (٢٣)

أحكام وقفية

(١) يصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد موافقة مجلس جامعة الدول العربية ، وإلى أن يتم ذلك يستمر العمل بأحكام اتفاقية المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ، المعقودة بين دول جامعة الدول العربية في القاهرة عام ١٩٦٠

(٢) اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا التعديل يبطل العمل بأحكام اتفاقية المنظمة المشار إليها في الفقرة السابقة .

(٣) لا يقرب على نفاذ هذا التعديل أي مساس بأوضاع العاملين في المنظمة ومكاتبها الذين صدرت بشأنهم قرارات من مجلس الجامعة أو اللجنة العامة أو الأجهزة الإدارية المتخصصة في المنظمة بالتطبيق لأحكام الاتفاقية قبل تعديلها ، أو بالتطبيق لأحكام النظام الداخلي أو الأنظمة الداخلية للكتاب المعمول بها حالياً .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الدولة للعلاقات الخارجية

بعد الإطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ٢٦/٦/١٩٧٧ بالموافقة على تعديل اتفاقية المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٩/٩/١٩٧٦ وتصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٧/٩/١٩٧٧ ؛

قرار :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية تعديل اتفاقية المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٩/٩/١٩٧٦ ويعمل بها اعتباراً من ٢٧/٩/١٩٧٧ م

تحريراً في ٢١ شوال سنة ١٣٩٧ (٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧٧)

محمد محمود رياض

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛  
وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة ؛  
قرر :  
( المادة الأولى )

يعين كل من :

اللواء عبد الرؤوف عبد الرحمن علي ، مدير أمن الوادي الجديد ، مديراً  
لأمن دمياط .

اللواء محمد عبد اللطيف حانظ وهبي ، وكيل الإدارة العامة لشئون  
الأفراد ، مديراً لأمن الوادي الجديد .

اللواء عبدالعزيز عبد الحميد همدى ، وكيل مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية ،  
مديراً لمصلحة تحقيق الأدلة الجنائية .

( المادة الثانية )

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار م

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ذي القعدة سنة ١٣٩٧ ( ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧٧ )  
أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛  
وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان  
في العقارات المملوكة للدولة والتزول على أموالها المنقولة والقوانين المعدلة له ؛  
وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الأحزاب ؛  
وعلى قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ورئيس اللجنة المركزية  
رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ ؛

قرر :

( المادة الأولى )

تؤول إلى الاتحاد الاشتراكي العربي ملكية أرض ومباني المبنى رقم ١١١  
شارع حسن باشا صبرى بالزمالك - القاهرة المين حدودا ومعالمها  
برفق هذا القرار .

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره م  
صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ذي القعدة سنة ١٣٩٧ ( ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧٧ )  
أنور السادات